عوارض التركيب في قصيدة كعب بن معدان الأشقري

د. عادل علي الصراف

قسم اللغة العربية– كلية التربية الأساسية– دولة الكويت

المقدمة:

عوارض التركيب موضوع تناوله كثير من الأساتذة والباحثين في دراساتهم من خلال القرآن الكريم والنثر والشعر، وهي ظاهرة لغوية تمتاز بها اللغة العربية عن كثير من اللغات؛ فالتركيب في الجملة العربية يقوم على فكرة الإسناد، ويرى النحاة أن هناك عنصرين في الجملة:

الأول: عنصر إسنادي، ويتكون من المسند والمسند إليه في كلتا الجملتين الفعلية والأسمية؛ فالمسند في الجملة الفعلية الفعل، والمسند إليه الفاعل أو نائبه، وفي الجملة الأسمية المسند إليه أو ما أصله المبتدأ، والمسند الخبر أو ما أصله الخبر، فالعنصر الإسنادي مكون أساسي، ولا يمكن الاستغناء عنه، لأنه عمدة.

والثاني: عنصر غير إسنادي وهو ما يدخل تحت مفهوم متعلقات الفعل، كالمفاعيل والظروف والجار والمجرور والحال. فالترتيب الأصلي للجملة الاسمية المسند إليه أولاً وهو المبتدأ والمسند ثانياً وهو الخبر، وفي الجملة الفعلية المسند أولاً وهو الفعل، والمسند إليه ثانياً وهو الفاعل أو نائبه، ولكن هذا النمط التركيبي للجملة لا يبقى على حاله، فقد تعتوره عوارض التركيب كعارض الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والفصل وغيرها. ومن هنا كانت فكرة البحث التي قامت على رصد عوارض التركيب في قصيدة من قصائد كعب بن معدان الأشقري يمدح بها المهلب بن أبي صفرة، مفتخراً بانتصاره على الخوارج، وقد اخترت هذه القصيدة لأنها من شاعر كان في عصر الاحتجاج، أضف إلى ذلك فإن الشاعر كعب كان يتمتع بمنزلة شعرية عالية، وموهبة فنية كبيرة على الرغم من قلة قصائده التي وصلت إلينا، شهد بذلك الفرزدق الذي عاصره؛ فقد سئل ذات مرة عنه: يا أبا فراس، أشعرت أنه قد نبغ من عمان شاعر من الأزد يقال له كعب، فقال: "أي والذي خلق الشعراء"[1]. وقد تناول البحث تعريفاً لمصطلح التركيب والأصل والجملة، مع ذكر موجز لحياة الشاعر وشعره، ثم توجه البحث إلى عوارض

([1]) الأغاني ١٤/٢٨٣.

(ISSN: 2536 - 9555)

التركيب التي وردت في القصيدة، وشملت: عوارض الحذف والتقديم والتأخير والزيادة والمطابقة، ثم ختم بتلخيص النتائج التي توصل إليها البحث.

نبذة عن الشاعر كعب بن معدان الأشقري:

هو كعب بن معدان الأشقري، والأشاقر هم بنو سعد بن مالك بن عائذ بن مالك بن عمرو بن مالك بن نهم[٢]، وقيل: أسعد بن مالك[٣]، وهم من أزد عمان، وأمه من عبدالقيس[٤]، ومعروف عنه أنه من شعراء خراسان، واشتهر ارتباطه بالمهلب بن أبي صفرة، وشارك معه في كثير من حروبه، ولكن ساءت علاقته بآل المهلب كثيراً، وذلك بعد أن مدح قتيبة بن مسلم الباهلي، ونال من يزيد بن المهلب، فأحنق ذلك آل المهلب، فهرب إلى عمان وأقام بها مدة ثم اجتواها، وساءت حالته بها، فكتب أبياتاً يعتذر فيها إلى يزيد بن المهلب عما اقترفه بحقه، إلا أن يزيد قد حبسه، ودسّ إليه ابن أخيه فقتله[٥]. وقد مات كعب مقتولاً، وقد اختلف في سنة وفاته؛ فقيل كانت وفاته في أواخر السنة الأولى بعد المائة[٦]، وقيل في السنة الثانية بعد المائة[٧]، وذهب البطاشي إلى أنه قتل عام ثلاث ومائة للهجرة[٨].

شعره:

على الرغم من أن أكثر شعره لم يصل إلينا إلا أنه يمكن القول بأنه كان ذا منزلة شعرية عالية؛ فقد عبر عنه صاحب الأغاني بأنه: (شاعر فارس خطيب معدود في الشجعان[٩]، وقال عنه الفرزدق (شعراء الإسلام أربعة: أنا وجرير

---

(٢) جمهرة أنساب العرب، ٣٨١.

(٣) سمط اللآلي ٥٨٨/١.

(٤) الأغاني، ٢٨٣/١٤.

(٥) السابق ٢٩٢/١٤.

(٦) تاريخ الأدب العربي: العصر الإسلامي، ٢٢٧.

(٧) تاريخ المهلب القائد وآل/ المهلب، ١١٧.

(٨) تاريخ التراث العربي ١٠٢/٢.

(٩) الأغاني ٢٨٣/١٤.

والأخطل وكعب الأشقري[١٠]، وسئل عمر بن عبدالعزيز عن شعر سمعه، فقيل: إنه لرجل من أزد عمان يقال له كعب الأشقري، فقال: (ما كنت أظن أهل عمان يقولون مثل هذا الشعر)[١١].

الأصل لغة:

جاء في معجم لسان العرب لابن منظور (الأصل): أسفل كلِّ شيء، واستأصلتْ هذه الشجرةٌ: أي ثَبَت أصلُها[١٢].

الأصل: اصطلاحاً:

ليس ثمة تعريف واحد للأصل؛ فقد ينصرف الذهن إلى تلك الأصول التي بنى النحاة عليها قواعدهم؛ كالسماع والقياس والعلة واستصحاب الحال، وقد يراد بمصطلح (الأصل) الكثرة المطلقة، أو ما يستحقه الشيء نفسه، أو لأكثر الغالب. وقد يراد به تلك القواعد التي وضعها النحاة في الأبواب النحوية المختلفة، كباب الفاعل وباب المبتدأ والخبر وباب النعت وغيرها من الأبواب النحوية[١٣].

ويعتبر ابن السراج أول من وضع كتاباً في الأصول، تحدث فيه عن الأصول التي جاءت في الأبواب النحوية والصرفية، واعتمد في أصوله على ما اطرد من أنماط اللغة التركيبية وصيغها البنائية.

وهناك مصطلحات ارتبطت بمصطلح (الأصل) عند علماء وأصول النحو منها مصطلح (أصل الوضع[١٤]) وهو الأصل المجرد للحرف والكلمة والجملة.

ومما له صلة بهذا البحث هو الكلام عن أصل وضع الجملة؛ حيث يقوم على فكرة الإسناد، إذ يتكون من عنصرين أصيلين، هما المسند والمسند إليه، ولابد للجملة من هذين العنصرين لفظاً أو تقديراً، ولعل أول من أشار إلى هذا الأصل

---

(١٠) السابق.

(١١) البيان والتبيين ٣/٣٥٩.

(١٢) لسان العرب، ج١/١٥٥، مادة (أصل).

(١٣) الأصول، د. تمام حسان، ص١٢٣ وما بعدها.

(١٤) السابق.

(ISSN: 2536 - 9555)

سيبويه حيث قال: "ولا يغني أحدهما عن الآخر ولا يجد المُتكلم منه بُداً فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: (عبدالله أخوك)، و(هذا أخوك)، ومثل ذلك: (يذهب عبدالله)، فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء)[١٥].

ويرى د. تمام حسان في أصل وضع الجملة أنّ لها ركنين عند النحاة هما المسند والمسند إليه، فأما الجملة الأسمية فالمبتدأ أو ما هو بمنزلة مسند إليه والخبر مسند، وأما الجملة الفعلية فالفاعل أو نائبه مسند إليه والفعل مسند، وكل ركن من هذين الركنين عمدة، لا تقوم الجملة إلا به، وما عدا هذين الركنين مما تشتمل عليه الجملة[١٦] فهو فضلة، يمكن أن يستغني عنه تركيب الجملة. ويرى د. محمد حماسة عبداللطيف أن الجملة في العربية تتكون من عنصرين أساسيين هما المسند والمسند إليه، وأن التعقيد يجب أن يراعي الحد الأدنى الذي تنعقد به الجملة، ويكتمل المعنى، فهما عماد الجملة، ولا تغني إحداهما عن الأخرى، ولهذا أطلقوا عليها مصطلح (العمد)، وما عداها فضلة يستقل الكلام به[١٧].

وممّا سبق يتضح لنا أن أصل الوضع في الجملة هو الإسناد، سواء أكانت الجملة فعلية أم اسمية؛ فالمسند المسند إليه هما عماد الجملة في التراكيب الاسنادية، وهذا الإسناد تحكمه ضوابط عدة في (أصل الوضع)، والخروج عن أي واحد من هذه الضوابط يعد عدولاً عن الأصل الذي وضعه النحاة، والضوابط هي:

الأصل الذكر، فإن عدل عنه إلى الحذف وجب تقدير المحذوف من ركني الجملة[١٨].

الأصل الإظهار، فإذا أضمر أحد الركنين وجب تفسيره[١٩].

---

(١٥) الكتاب ٢٣/١.

(١٦) الأصول، د. تمام حسان، ص١٢١.

(١٧) بناء الجملة العربية، ص٢٩.

(١٨) الأصول، ص١٢١.

الأصل الوصل، وقد يعدل عنه إلى الفصل بين ركني الجملة لعارض يعتد به[٢٠].

الأصل الرتبة، وقد يعدل عنها فتنتقض المراتب[٢١].

الأصل الإفادة، فإذا لم تتحقق الفائدة فلا جملة، وتتحقق الإفادة بالقرائن حين يؤمن اللبس[٢٢].

التركيب لغة:

جاء في اللسان: رَكَّبَ الشيء وضعه على بعض، وقد تَرَكَّبَ وَتَراكَبَ[٢٣]. ويقال: تراكب السحاب وتراكم: صار بعضه فوق بعض. والمركَّب: الأصل والمَنْبِتُ. ورَكبَّهُ تركيباً: وضع بعضه على بعض فتركب وتراكب[٢٤].

التركيب إصطلاحاً:

تعدد مفهوم التركيب عند النحاة، وتنوعت أقسامه، وتشعبت دلالاته ومقاصده؛ فالخليل عرّفه بقوله: "إن الكلمتين إذا رُكبتا ولكل واحدة منهما معنى وحكم، أصبح لهما بالتركيب حكم جديد"[٢٥]. ولعل الخليل يشير بذلك إلى نوع من أنواع التركيب وهو النحت الذي يُعَدُّ لوناً من ألوانه، وهذا النحت يضم الحروف بعضها إلى بعض ويؤدي وظيفة نحوية جديدة، كما في (لن) حيث يرى الخليل أنها: مركبة من (لا) النافية و(أن) الناصبة[٢٦].

وجعل ابن يعيش التركيب نوعين، أحدهما تركيب إفراد، ويعني به التركيب المزجي الذي يكون في الأعلام، يقول: "فتركيب الإفراد أن تأتي بكلمتين فتركبهما

---

(١٩) السابق.

(٢٠) السابق.

(٢١) السابق.

(٢٢) السابق.

(٢٣) لسان العرب لابن منظور، ج٥، ص٢٩٧، مادة (ركب).

(٢٤) السابق.

(٢٥) فقه اللغة المقارن، د. إبراهيم السامرائي، ٦٤.

(٢٦) الكتاب ٤/٢٢٠.

(ISSN: 2536 - 9555)

وتجعلها كلمة واحدة بإزاء حقيقة واحدة بعد أن كانت بإزاء حقيقتين، وهو من قبل النقل، ويكون في الأعلام نحو معدي كرب، وحضرموت وقالي قلا"[٢٧]. وهذا النوع من التركيب لا يعطي فائدة في الكلام إلا بوضعه بإزاء كلمة أخرى.

والنوع الثاني: تركيب إسناد، حيث تكون الكلمة متعلقة بكلمة أخرى، لتعطينا فائدة في المعنى، وهو بذلك يعدُّ هذا النوع جملة يحسن السكوت عليها، يقول: "... وتركيب الإسناد أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى، أي أنه لم يرد مطلق التركيب، بل تركيب الكلمة مع الكلمة، إذا كان لإحداهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة، وإنما عبر (أي الزمخشري) بالإسناد؛ لأن الإسناد أعم من الخبر... فإن ذلك لا يحصل إلا من اسمين نحو زيد أخوك... أو من فعل واسم نحو قام زيد.."[٢٨].

ويرى الدكتور عبدالعباس عبدالجاسم أن مفهوم التركيب يقصد به: "الأشكال التي يدل فيها اللفظ على معنى غير مطرد، سواء أكان المعنى تاماً يحسن السكوت عليه أم كان ناقصاً فيه حاجة إلى ما يضاف إليه، وبذلك يشمل الجملة بكل صورها بسيطة كانت أم مركبة أو معقدة صغرى أم كبرى"[٢٩].

تعريف الجملة لغة وإصطلاحاً

أولاً: الجملة لغة:

جاء في معجم لسان العرب: جمل الشيء: جمعه، والجملة: واحدة الجُمَل، والجملة جماعة الشيء. وأجمل الشيء: جمعه عن تفرقه. وأجمل له الحساب كذلك. والجملة: جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره[٣٠].

فالجملة تأتي بمعنى الجمع والتحصيل، وما يهمنا في هذا البحث معنى الجمع.

([٢٧]) شرح المفصل، لأبن يعيش ٢٠/١.

([٢٨]) السابق.

([٢٩]) التحول في التركيب، د. عبدالجاسم عبدالعباس، ص١٥.

([٣٠]) لسان العرب، ج٢، ص٣٦١ مادة جَمَلَ.

ثانياً: الجملة اصطلاحاً:

لعل أول من استخدم مصطلح الجملة من النحاة الفراء[٣١] عند تعرضه لقوله تعالى ((أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ)[٣٢]؛ إذ قال "وقوله: (أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ) يبين لهم إذا نظروا (كَمْ أَهْلَكْنَا)، و(كم) في موضع نصب لا يكون غيره. ومثله في الكلام: أو لم يبّين لك مَن يعمل خيرًا يجز به. فجملة الكلام فيها معنى رفع"[٣٣]. وفي موضع آخر قال: (.. وقوله: (أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنا[٣٤])، (كم) في موضع رفع بـ (يهد) كأنك قلت: أولم تهدهم القرون الهالكة.... وتقول: قد تبيّن لي أقام زيد أم عمرو، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى؛ كأنك قلت: تبَّين لي ذاك"[٣٥]. فالفراء أتي على ذكر مصطلح الجملة ولكنه لم يحدد مفهومه.

ثم جاء بعده المبرّد وعدّ الجملة مايحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة، قال: "...وإنما كان الفاعل رفعاً، لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة؛ فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر"[٣٦].

ولكن النحاة بعد ذلك اختلفوا في تحديد مفهوم الجملة، فبعض يرى أن الجملة بمفهومها ترادف مصطلح (الكلام) فهما مصطلحان لمفهوم واحد، ومن هؤلاء ابن جني الذي يرى أن الجملة هي الكلام شريطة أن يكون مفيداً لمعناه، يقول: "أما الكلام، فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه اللغويون: الجمل"[٣٧]. وإلى هذا الرأي يذهب الزمخشري أيضاً، فيقول: "والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى وذلك لا يتأتى إلا من اسمين، كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو من فعل و اسم، نحو: ضُربَ زيد، وانطلق بكر ويسمى

---

(٣١) انظر كتاب (من نحو المباني إلى نحو المعاني)، د. محمد طاهر الحمصي، ص١.
(٣٢) سورة طه، آية ١٢٨.
(٣٣) معاني القرآن للفراء، ٢، ١٩٥.
(٣٤) سورة السجدة، آية ٢٦.
(٣٥) معاني القرآن ٣٣٣/٢.
(٣٦) المقتضب ٨/١.
(٣٧) الخصائص ٢٠/١.

(ISSN: 2536 - 9555)

جملة"[٣٨]. فمفهوم الجملة عند الزمخشري هو الكلام، والإسناد فيه عنصر أساسي، وشرط لا غنى عنه.

وثمة نحاة آخرون يرون أن الجملة والكلام ليسا مترادفين، بل لكل واحد منهما: (مدلولاً يختلف عن الآخر؛ فمن هؤلاء ابن هشام الذي يرى أن الجملة أعم من الكلام؛ فيقول: "الكلام هو القول الفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، والمبتدأ والخبر، فهما ليسا مترادفين كما تَوَهَّم كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصّل، والصواب أنها أعم منه، إذ شرط الكلام الإفادة بخلافهما، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام"[٣٩].

ويفهم من كلامه أن الإسناد ضروري في الجملة، ولكنه ليس شرطاً لحصول الإفادة في المعنى.

أما عن موقف اللغويين المحدثين فإن استخدام مصطلح الجملة هو الغالب في العصر الحاضر[٤٠]، مع الأخذ بعين الاعتبار أن فكرة الإسناد والإفادة في المعنى عندهم تعتبر عنصراً مهماً وضرورياً لاكتمال بناء الجملة، وتمام معناها ودلالتها.

أولاً: عارض الحذف

الحذف لغة

جاء في اللسان: حَذَفَ الشَّيْء يَحْذِفُهُ حَذْفاً: قَطَعَه من طَرَفِه، والحَجَّامُ يَحْذِفُ الشَّعْر من ذلك[٤١]. وفي معجم تاج العروس: حذفه، يحذفه حذفاً: أسقطه. وحذفه من (شعره) إذا أخذه، وكذا من ذنب الدابة[٤٢].

فالحذف له معان عدة؛ فتارة يأتي بمعنى القطع، وتارة أخرى معناه الإسقاط، ويكون بمعنى الأخذ.

---

(٣٨) انظر المفصل، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق د. أميل يعقوب ص٣.

(٣٩) مغني اللبيب ٥/٢.

(٤٠) بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبداللطيف، ٢٦.

(٤١) لسان العرب لأبن منظور، ج٩٣/٣ مادة (حذف).

(٤٢) تاج العروس، الزبيدي، تحقيق د. عبدالفتاح الحلو، ج١٢١/٢٣. مادة (حذف).

الحذف اصطلاحاً:

يعد الحذف من الظواهر اللغوية الشائعة في الاستعمال اللغوي عند العرب، وهو يعتمد على القرائن التي تسمح له بذلك. وقد تناوله النحاة في مواضع كثيرة متفرقة من كتبهم، وعلى رأسهم سيبويه؛ حيث بيّن أنه عارض في الكلام يلجأ إليه المتكلم إذا دَلّ عليه دليل؛ يقول: "اعلم أنهم ربما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون، ويعوّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً"(٤٣). فالحذف عنده إسقاط عنصر من عناصر الكلام، وإن كان في الأصل مذكوراً.

وأفرد له ابن جني باباً في (الخصائص) أسماه: (باب في شجاعة العربية)، وأوضح فيه أن: "العرب قد حذفت الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة. وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه"(٤٤). فالحذف عنده لا يكون إلا بدليل.

وقال عنه الجرجاني: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر، فإنك ترى الحذف فيه أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة وتجدك أنطق ما تكون بياناً إذا لم تبن"(٤٥).

والحذف عند د. تمام حسان: "عدول عن الأصل، ويعتمد على وجود دليل عليه، وإدراكه يعد مظهراً من مظاهر قرينة السياق"(٤٦). ويضيف قائلاً: "إن الحذف أمر لا مفر من القول به، إذا أردنا أن نفهم الاستعمال اللغوي على وجهه الصحيح؛ لأن للحذف من المبررات أموراً لا مناص من الاعتناء بها، منها: ١- الافتقار؛ فإذا لم يكن ما تفتقر إليه الكلمة فلابد من القول بالحذف،

(٤٣) الكتاب ٢٤/١، ٢٥.
(٤٤) الخصائص ٣٦٢/٢.
(٤٥) دلائل الإعجاز، للجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، ص١٠٦.
(٤٦) البيان في روائع القرآن، د. تمام حسان، ص٢٤ وما بعدها.

(ISSN: 2536 - 9555)

٢- الاختصاص؛ فإذا رأينا اللفظ يدخل على غير ما تختص به بالدخول عليه قلنا بالحذف، ٣- الرتبة؛ فإذا وجدنا مثلاً دليلاً على الجواب متقدماً ولم يذكر الجواب متأخراً، قيل إن الجواب محذوف يفسره المذكور المتقدم، ٤- الربط؛ فإذا لم يكن الربط في أماكن وجوب ذكره قلنا بحذف الرابط"(٤٧).

فالدكتور تمام حسان بين أهم الدواعي والمبررات التي يلجأ إليها المتكلم فيحذف ما يريد حذفه من الكلام؛ كالاختصاص والأفتقار والرتبة والربط، وكل ذلك يكون مشروطاً بوجود دليل واضح لدى المتكلم على الحذف.

ويتضح لنا ممّا سبق ذكره أن الحذف يقوم على أساس العلاقة بين المسند والمسند إليه في الجملة العربية، بشرط ألا يؤدي ذلك إلى الخلل في فهم المعنى المراد، فمن خلال هذه العلاقة نستطيع أن نكتشف الجزء المحذوف منها.

وعارض الحذف يأتي في العنصر الإسنادي، فيكون الحذف فيه واجباً تقتضيه الصناعة النحوية، أو جائزاً إذا دلّ عليه دليل لفظي أو مقامي.

ويأتي عارض الحذف أيضاً في العنصر غير الإسنادي، وهو الذي يتكون من مكملات العناصر الإسنادية كحذف المفعول به، وحذف الصفة أو المصوف، وحذف الجار والمجرور، وحذف الحروف؛ كحذف حرف النداء، وقد يأتي في التراكيب المتضامنة كالقسم وجوابه، والشرط وجوابه، وغيرها من المواضع التي يجوز فيها الحذف.

عوارض التركيب في قصيدة كعب بن معدان الأشقري

أولاً: عارض الحذف.

تتبعت مواضع الحذف في قصيدة كعب بن معدان الأِشقري فوجدتها قد جاءت في العناصر الإسنادية والعناصر غير الإسنادية، ويمكن تقسيمها على النحو الآتي:

(٤٧) السابق.

أ- الحذف في الجملة الأسمية:

جاء الحذف في العناصر الإسنادية في القصيدة في مواضع عدة، سأتناولها كما يلي:

١- **الحذف الواجب:** ورد الحذف الواجب من القصيدة في الجملة الاسمية بعد (لولا) الامتناعية إذا كان الخبر كونا مطلقاً[٤٨]؛ كقولنا: لولا زيدّ لزرتك. فالخبر هنا محذوف وجوباً، والتقدير: لولا زيدٌ موجودٌ لزرتك، وقد جاء هذا النمط من القصيدة في قوله:

لَـوْلاَ المُهَلَّـبُ مَـا زُرْنَـا بِلادَهَـمُ مَـا دَامَـتِ الأَرْضُ فِيهـا المـاءُ والشَّـجَرُ[٤٩]

فالخبر محذوف في البيت السابق للعلم به، ولو ذكر لكان ذلك إطالة في الكلام لا فائدة منها.

ب- الحذف الجائز في الجملة الأسمية:

يجوز حذف المبتدأ أو الخبر إذا دَلّ على أحدهما دليل لفظي أو معنوي[٥٠]، تقول: (كيف زيدٌ؟) فيقال: بخير، أي: هو بخير، فالمحذوف هنا المبتدأ. ومثال الخبر: خرجت فإذا السبعُ، والتقدير: فإذا السبع حاضرٌ[٥١].

وباستقراء الحذف الجائز في قصيدة كعب وجدت الشاعر يلجأ أحياناً إلى حذف المبتدأ جوازًا[٥٢]؛ فمن ذلك قوله:

صَلْتُ[٥٣] الجبِينِ طَوِيلُ البَاعِ ذُو فَرَحٍ[٥٤] ضَخْمُ الدَّسِيعَةِ[٥٥] لاَوَانٍ وَلاَ غَمُرُ[٥٦][٥٧]

---

(٤٨) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٤٨، ٧٤٩. وشرح ابن عقيل ٢١٠/١.

(٤٩) الديوان، ٤٨.

(٥٠) التصريح بمضمون التوضيح، خالد بن عبدالله الأزهمي، تحقيق د. عبدالفتاح بحيري ٥٦٢/١ وما بعدها.

(٥١) انظر شرح ابن عقيل ١٩٦/١.

(٥٢) انظر حذف المبتدأ جوازاً من أبياته في الديوان ص٥٠، ٥٤، ٥٨.

(ISSN: 2536 - 9555)

فالمبتدأ محذوف في البيت السابق، وقد دّلّ عليه دليل سَوَّغ حذفه، والتقدير: هو صلت الجبين طويل الباعَ ذو فرح، وغيرها من الصفات التي أهلته لهذه القيادة.

ومنه أيضاً قوله:

مُجَــرَّبُ الحَــرْبِ مَيْمُــونٌ نَقِيبَتُــهُ لا يُسَـتَخَفُّ وَلا مِـنْ رَأْيِـهِ البَطَـرُ[٥٨]

ثانياً: الحذف في الجملة الفعلية:

تتألف الجملة الفعلية من (فعل + فاعل) أو (فعل + نائب فاعل) فهما ركنان أساسيان، ولا تقوم الجملة الفعلية إلا بهما. والأصل أن يذكر هذان الركنان في الكلام[٥٩] ولكن قد يعترى الحذف في الجملة الفعلية الفعل وحده، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه (اسم كان وأخواتها) لأنه كالجزء[٦٠]. وحذف الفعل يكون واجباً أو جائزاً إذا اقتضى الموقف الاستعمالي ذلك، ولكن ثمة شرط لحذفه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار وهو أن يؤمن اللبس إذ الحذف لا يكون إلا مع وجود دليل على المحذوف[٦١].

وقد تتبعت مواضع الحذف في الجملة الفعلية من القصيدة فوجدتها في خمسة مواضع، أربعة منها كان الحذف فيها واجباً، وواحد حذفه كان جائزاً.

---

(٥٣) صلت: واسع أبيض واضح: أي هو ذو وجه واسع أبيض.

(٥٤) فرح: مسّرات: أي هو ذو مسّرات.

(٥٥) "سيعة: مجتمع الكفين، أي أنه جواد، وهي كناية عن الجود.

(٥٦) لا وأن ولا غمر أي: لا فاتر ولا متسرع فهو ذو خبرة بأمور الحرب، وآراؤه عن تجربه.

(٥٧) الديوان، ٥٤.

(٥٨) السابق، ٥٤.

(٥٩) الأصول، د. تمام حسان، ١٢١.

(٦٠) مغني اللبيب ٣٦٦/٢.

(٦١) الأصول، ١٢٢.

أما الحذف الواجب فقد جاء في ثلاثة أبيات. وهي على النحو الآتي:

الأول: إذا ما زائدة + فاعل لفعل محذوف يفسره فعل مذكور بعده.

يرى جمهور النحاة من البصريين[٦٢] الاسم الذي يأتي بعد (إنْ) و(إذا) الشرطتين يعرب فاعلاً لفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور بعده كما في قوله تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ)[٦٣]. وفي قوله تعالى: (إِذَا السَّمَاءُ ٱنفَطَرَتْ)[٦٤]. وهذا النمط ورد في القَصيدة في ثلاثة أبيات؛ في قوله:

(إِنِّـــي لأَرْجُـــو إِذَا مـــا فَاقَـــةٌ نَزَلَـــتْ فَضْـلاً مِـنَ اللهِ فِـي كَفَّيْـكَ يَبْتَـدِرُ)[٦٥]

فكلمة (فَاقة) فاعل لفعل محذوف وجوبا يفسره المذكور بعده، وفي قوله:

(المُقْـــدِمِينَ إِذَا مَـــا خَـــيْلُهُمْ وَرَدَتْ والعَـاطِفِينَ إِذَا مَـا ضَـيَّعَ الـدَّبُرُ[٦٦]

فقد جاء قوله: (خَيْلهُم) في البيت فاعلاً لفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور بعده وهو الفعل (وردت). والتقدير: إذا وردت خيلهم وردت.

وفي قوله:

(وَٱلأَزْدُ قَـومِي خيـارُ القـومِ قَـدْ عَلِمُـوا إذا قُرومُهُم[٦٧] **يَوْمَ الوَغَى خَطروا**[٦٨][٦٩]

---

(٦٢) يخالف الكوفيون البصريين في إعراب الاسم الواقع بعد (إنْ) و(إذا) الشرطيتين، فيرون أنه مبتدأ والفعل بعده خبر له. وتبعهم في ذلك الأخفش. انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٠٩/٢، ١١٠، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٤٣/٢، ٢٤٤ .

(٦٣) سورة التوبة، آية ٦.

(٦٤) سورة الانفطار، آية ١.

(٦٥) الديوان، ص٤٩.

(٦٦) السابق، ص٥٤.

(٦٧) قروم: جمع؛ وهو السيد الرئيس.

(٦٨) خطروا: تعالوا وتواعدوا. والمعنى: قد علم رؤساء الأقوام وخيارهم أن الأزديين في الحرب يتعاولون ويتواعدون.

(ISSN: 2536 - 9555)

ففي هذا البيت جاء قوله: (قَرومهم) فاعلاً لفَعل محذوف يفسره الفعل لمذكور بعده وهو قوله: (خَطِرُوا)، والتقدير: إذا خطر قرومهم خطروا.

الثاني: فعل محذوف وجوباً تقديره: أمدح + فاعل ضمير مستتر + مفعول به.

وهو من المواضع التي يجيء المفعول به لفعل محذوف وجوباً، ويكون تقديره: أمدح، لغاية يقصده المتكلم.

وقد جاء هذا النمط في قوله:

لاقُــوا كَتائِــبَ لاَ يُخْلُــونَ ثَغْــرَهُم فيهمِ علـى مَنْ يُقاسِي حَربَهُمْ صَعَرُ[٧٠]

المُقْــــدِمينَ إذا مــــاخَيْلهُمُ وَرَدَتْ والعــــاطِفِينَ إذا مَاضَــــيَّعَ الــــدَّبُرُ

فقد جاء قوله: (المقدمين) مفعولاً به لفعل محذوف، تقديره: أمدح، لإبراز عناية الشاعر بقومه.

أما الموضع الذي حذف فيه الفعل جوازاً، فهو حذف عامل الحال في قوله:

دُرْمَــاً مَناكِبُهــا[٧١] **رَيَّــا مَآلَمُهــا تَكــادُ إذْ نَهَضَــتْ لِلَمْشــيِ تَنْبَتِــرُ**

فقوله: (درما) و (ريّا) حالان لازمان، والعامل فيهما محذوف جوازاً تقديره: خلقت المحبوبه در ماء: لا تستبين كعوبها ولا مرافقها، وريّا: أي: ممتلئة القوام.

وأما الحذف في العناصر غير الإسنادية فقد جاء في مواضع متعددة منِ قصيدته، كحذف المفعول به، كما في قوله:

أَمُمْسِــكٌ أَنْــتَ عَنْهــا بِالّــذِي عَهِــدَتْ أَمْ حَبْلُهــا إِذْ نَأَتْــكَ الْيَــوْمَ مُنْبَتِــرُ[٧٢]

فقد حذف المفعول به من الفعل (عهدت) وهو الضمير العائد على الاسم الموصول لوضوح المعنى، والتقدير: عهدته..

---

(٦٩) الديوان، ص٥٨.

(٧٠) السابق ٥٤.

(٧١) مناكب: جمع منكب وهو مجتمع رأس الكتف والعض. مآكم: جمع مأكمة، وهي العجيزة. والمعنى: جمالها في قلب الشاعر وتتصف بأجمل الصفات من جسم ممتلء لا تظهركعوبها ولا مرافقها ومع ذلك فهي تمشي بكل خفة وتكاد تسقط لنعومتها.

(٧٢) الديوان: ٤٧.

ومنه قوله:

أَبــا سَــعِيدٍ فَــإِنِّي جِئْــتُ مُنْتَجِعًــا أَرْجُـو نَوالَـكَ لّمـا مَسَّـنِي الضَّـرَرُ[٧٣]

في هذا البيت حذف المفعول من الفعل (جئت) هو الضمير المتصل به، والتقدير: جئتك.

ومن قوله:

تَظَلُّ مِـنْ دُونِ خَفْضٍ مُعْصِمِينَ بِهِمْ فَشَـمَّر الشَّـيْخُ لمّـا أَعْظَـمَ الخَطَـرُ[٧٤]

فالفعل (شمر) فعل يستعمل لازماً ومتعدياً[٧٥]، فإذا اعتبرناه لازماً فيكون قد حذف متعلقة وهو الجار والمجرور (عن ساعده)، والتقدير: شمر الشيخ عن ساعده لما جَدّ الحظر وعظم. أما إذا اعتبرنا الفعل (شمر) متعدياً فيكون المحذوف هو المفعول به أي: شمر الشيخ ثوبه.

ومن الحذف الجائز في العناصر غير الإسنادية حذف الموصول وبقاء صفته، كما في قوله:

عُلّقْــتَ[٧٦]**، يَــا كَعْــبُ بَعْــدَ الشَّــيْبِ وَالشَّيْبُ فِيـهِ عَنِ الأَهْواءِ مُزْدَجَرُ**[٧٨]

فقوله: (غانية) صفة لموصوف محذوف جوازاً تقديره: امرأة غانية، ولم يحتج الشاعر إلى ذكر الموصوف لوضوح المعنى من السياق.

ومنه أيضاً قوله:

ثُــمَّ اْســتَمَرَّ بِنــا رَاضٍ بِبَيْعَتِــهِ يَنْـوِي الوَفَـاءَ وَلَـمْ نَغْدِرْ كَمـا غَـدَرُوا[٧٩]

---

(٧٣) السابق، ص٤٨.

(٧٤) السابق، ص٥١.

(٧٥) انظر لسان العرب، ١٩٠/٧، ١٩١. مادة (شمر).

(٧٦) علقت: عشقت.

(٧٧) غانية: هي الشابة التي تتصف بحسنها وجمالها عن الحَلْي.

(٧٨) الديوان ص٤٧.

(ISSN: 2536 - 9555)

فكلمة (راض) في البيت صفة لموصوف محذوف جوازاً، تقديره: رجل راض ببيعته.

والمحذوف قد يكون حرفاً من كلمة، كحذف التاء من المنادى المرَخَّم، وذلك على لغة من ينتظر الحرف[٨٠]، كما في قوله:

يَـا حَفْـصُ إِنِّـي عَـدانِي عَـنْكُمُ السَّـفَرُ وَقَـدْ أَرِقْـتُ فَـآذى عَيْنيـيَ السَّـهَرُ[٨١]

فقد حذفت التاء من قوله: (حفص) المناد، وهي نية المتكَلم، ولكنها حذفت على لغة من ينتظر الحرف، والتقدير: يا حَفْصَةُ وهذا حذف جائز.

وقد يكون المحذوف حرف النداء؛ كما في قوله:

أَبَـا سَـعِيدٍ فَـإِنِّي جِئْـتُ مُنْتجِعًـا أَرْجُـو نَوالَـكَ لَمّـا مَسَّـنِي الضَّـرَرُ

فقد حذف حرف النداء (يا)؛ والتقدير: يا أبا سعيد. وهذا جائز وله نظائر في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذا[٨٢])، وقوله: (أَنْ أَدُوا إِلَيَّ عِبَادَ اللهِ[٨٣]).

ثانياً: عارض التقدير والتأخير.

التقديم والتأخير لغة:

التقديم هو مصدر الفعل (قدَّم)، و(المقدِّم): هو الذي يقدم الأشياء ويضعها في موضعها، فما استحق التقديم قدّمه[٨٤]. وقدَّمَ بين يديه، أي تَقَدَّمَ قال تعالى: (لاَتُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَي اللهِ وَرَسُولِهِ[٨٥]) وفي تاج العروس: (المُقَدِّمَهُ مِنْ كل شَيْءٍ أوله[٨٦]).

---

(٧٩) السابق، ص٥٢.

(٨٠) انظر شرح ابن عقيل ٢١٦/٣.

(٨١) الديوان، ص٤٧.

(٨٢) سورة يوسف آية ٢٩.

(٨٣) سورة الدخان آية ١٨.

(٨٤) لسان العرب ٦٤/١١، ٦٥ مادة (قدم).

(٨٥) سورة الحجرات، آية ٣.

(٨٦) تاج العروس للزبيدي، ٣٣، ٢٤١.

التأخير: ضد التَقَديم، ومَؤَّخر كل شيء، خلاف مقدمه. (أخّر)، (وتأخَّر): الشيء جعله بعد موضعه[٨٧].

التقديم والتأخير اصطلاحاً:

الأصل في الجملة العربية أن يتقدم الفاعل على المفعول به، والمبتدأ على الخبر، فإذا حدث العكس فتقدم المفعول به على الفاعل، والخبر على المبتدأ عُدّ ذلك عدولاً عن الأصل، لأنك تخالف ترتيب عناصر التركيب الأصلي في السياق. وهو من أهم سمات التركيب عند النحاة والبلاغيين، وقد أولوه عناية خاصة، واهتماماً بالغا، وبينوا الأسباب التي تدعو المتكلم إلى اللجوء إليه؛ فسيبويه يبين السبب الذي يدعو العرب لهذا العارض؛: "كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كان جميعاً يهمّانهم ويعنيانهم"[٨٨]، وقال عنه المبّرد: "إنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان موضحاً على المغنى"[٨٩]. فيستفاد من كلام سيبويه والمبرد أن شرط التقديم والتأخير هو وضوح المعنى، ووجود دليل عليها.

أما ابن جني فقد عدّه عارضاً ينقض الترتيب في الكلام، وأفرد له موضعين؛ من كتابه الخصائص[٩٠]، وقد نص فيهما على المواضع التي يأتي الكلام مناقضاً للترتيب الأصلي، كتقديم المفعول به على الفاعل وجوباً، وقد حصره في موضعين **أحدهما:** إذا كان في الفاعل ضمير المفعول كقولك: ضرب زيداً غلامه، فتقدم المفعول به على الفاعل جاء لقرينة مانعة من تقديم الفاعل، لأن في الفاعل ضمير المفعول[٩١]، **والثاني:** إذا وقع الفاعل محصوراً، كما في قوله سبحانه:

---

(٨٧) لسان العرب ٨٧/١ مادة (أخر).
(٨٨) الكتاب ٣٤/١.
(٨٩) المقتضب ٩٥/٣.
(٩٠) انظر الخصائص، ٢٩٤/١ وما بعدها ١ و ٣٨٤/٢ وما بعدها.
(٩١) السابق ٢٩٤/١، ٢٩٥.

(ISSN: 2536 - 9555)

(إِنّما يَخْشى اللهَ مِنْ عِبادِه العُلَماءُ[٩٢]). ويرى أن تقديم المفعول على الفعل من العوارض التي تنقض الترتيب الأصلي في الكلام وذلك إذا كان من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام، يقول: "ومما نُقضِت مرتبته المفعول في الاستفهام والشرط، فإنهما يجيئان مقدمين في الفعلين الناصبين لهما، وإن كانت رتبة المعمول أن يكون بعدهما العامل فيه، وذلك قوله سبحانه وتعالى: (وَسَيَعْلَمُ الذِّينَ ظَلَمُوا أيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ[٩٣]) فـ (أيَّ مُنْقَلبٍ) منصوب على المصدر بـ (يَنْقَلِبُونَ)، لا بـ (سَيَعْلَمُ)، وكذلك قوله تعالى: (أيَّما الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلا عُدوانَ عَليَّ[٩٤])، فهذا ونحوه لم يلزم تقديمه من حيث كان مفعولاً.. ولكن إنما وجب تقديمه لقرينة انضمت إلى ذلك، وهي وجوب تقدم الأسماء المستفهم بها والأسماء المشروط بها.. فهذا من النقض العارض[٩٥]. ويبين ابن جني بعض مواضع التقديم والتأخير التي تعتري الجملة الاسمية كوجوب تقديم الخبر شبه على المبتدأ النكره، وَيعلل ذلك أن المبتدأ نكرة فلا يجوز تقديمها على الخبر، يقول: "ومن ذلك وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة وكان الخبر عنه ظرفاً؛ نحو قولهم: عندك مال، وعليك دين، وتحتك بساطان، فهذه الأسماء كلها مرفوعة بالابتداء، ومواضعها التقدم على الظروف قبلها التي هي أخبار عنها، إلاّ أن مانعاً منع من ذلك حتى لا تقدمها عليها؛ ألا ترى أنك لو قلت: غلام لك، أو بساطان تحتك ونحو ذلك لم يحسن، لا لأن المبتدأ ليس (موضعه) التقديم، لكن لأمر حدث، وهو كون المبتدأ نكرة، ألا تراه لو كان معرفة لاستمر وتوجّه تقديمه، فتقول البساطان تحتك، والغلام لك، أفلا ترى أن ذلك إنما فسد تقديمه لما ذكرناه من تبع تقديم المبتدأ نكرة في الواجب،

(٩٢) سورة فاطر، آية ٢٨.
(٩٣) سورة الشعراء، آية ٢٢٧.
(٩٤) سورة القصص، آية ٢٨.
(٩٥) الخصائص ٢٩٩/١، ٣٠٠.

ولكن لو أزلت الكلام إلى غير الواجب لجاز تقديم النكرة، بمقولك هل غلام عندك؟ وما بساط تحتك"[٩٦]. وهكذا نرى ابن جني يبين الأسباب التي تجعل المتكلم يلجأ إلى التقديم والتأخير معتبراً هذا عارض من عوارض التركيب.

وتطرق عبدالقاهر الجرجاني لهذه الظاهرة، وأجاد في وصفها، فقسم التقديم نوعين، **الأول:** "ما يكون فيه التقديم على نية التأخير، وفي هذا التقديم لا يتحول المتقدم عن أصله، كتقديم الخبر شبه الجملة على المبتدأ النكرة، مثل قولنا: (في البيت رجل)، أو تقديم المفعول به على الفاعل، مثل قوله تعالى: "إنّما يَخْشى اللهَ مِنْ عِبادِه العُلَماءُ[٩٧]) فقدم المفعول به لفظ الجلالة (الله) على الفاعل (العلماء). فهنا تقدم في اللفظ دون الرتبة، فالمتقدم لم يحول أصله، لأن كل عنصر من عناصر الجملة احتفظ بأصالته.

الثاني: أما كان فيه التقديم ليس على نية التأخير بحيث يتحول المتقدم عن أصله ويأخذ حكماً جديداً، وذلك مثل تقدم المفعول به في أسلوب الاشتغال مثل قولنا: (عمرٌو ضربتُه) فيتحول الاسم (عمرو) من المفعول به إلى الابتداء، والأصل: ضربت عمراً، وعند تقدم المفعول به صار مبتدأ: (عمرو ضربته)، ومن ذلك تقدم الخبر المعرفة على المبتدأ المعرفة، نحو قولنا: (زيد أخوك)، وعند التقديم تقول: (أخوك زيد) فيتحول الخبر (أخوك) عند التقديم إلى مبتدأ، وتحول المبتدأ (زيد) إلى خبر[٩٨])

فالتقديم على نية التأخير عند الجرجاني يحافظ فيه اللفظ على موقعه الإعرابي، ورتبه محفوظة، كتقديم المفعول به على الفاعل، والخبر شبه الجملة على المبتدأ النكرة. أما في التقديم الذي ليس على نية التأخير فإن اللفظ المتقدم

([٩٦]) السابق ٣٠١/١، ٣٠٢.

([٩٧]) سورة فاطر، آية ٢٨.

([٩٨]) دلائل الإعجاز، ص١٠٦، ط١، ١٩٩٨.

(ISSN: 2536 - 9555)

فيه يتحول أعرابه، ويأخذ حكماً أعرابياً جديداً؛ كتقدم الخبر المعرفة على المبتدأ المعرفة.

ويعتبر د. رابح بومعزة التقديم والتأخير عنصراً تحويلياً يتم فيه إجراء تغيير في ترتيب عناصر الجملة أو الوحدة الإسنادية، ويرتبط بالبنية العميقة التي تتعلق بالمعنى في ذهن السامع، من نحو تقديم المفعول به على الفاعل أو تقديمه على الفعل والفاعل في الجملة الإسنادية الفعلية، ومن نحو تقديم الخبر على المبتدأ في الجملة الإسنادية الاسمية، أو تقديم الفضلات على أحد ركني الجملة الأساسيين أوعليهما معاً بغية إحداث تغيير في المعنى، وهذا التقديم على نوعين، الأول: تقديم على نية التأخر ويسمى تحويلاً محلياً. والثاني: تقديم لا على نية التأخر ويسمى التحويل الجذري[٩٩].

عارض التقديم والتأخير في قصيدة كعب بن معدان الأشقري.

تبدو قوة الشاعر كعب في قدرته على التنويع في استخدامه لهذا العارض، فحين تتبع مواضع التقديم والتأخير في القصيدة تجد حسن توظيفه له خدمة للمعاني؛ فقد مارس التقديم والتأخير في الجملة الاسمية، ورتبة كل من المبتدأ والخبر، موزعة بين الوجوب والجواز، كذلك مارس التقديم والتأخير في الجملة الفعلية، ورتبة كل من الفعل والفاعل والمفعول به في الجملة، ويمكننا عرض التقديم والتأخير في القصيدة على النحو الآتي:

أولاً: في الجملة الاسمية:

جاء تقديم الخبر على المبتدأ في القصيدة في أبيات كثيرة منها، وقد أخذ أنماطاً خمسة:

١- خبر شبه جملة مقدم + مبتدأ نكرة مؤخر.

منع النحاة وقوع النكرة مبتدأ إلا بوجود مسوغ، فمن ذلك أن يكون الخبر شبه جملة متقدماً على المبتدأ النكرة[١٠٠]، وهذا النمط من التقديم هو الأكثر ذيوعاً وانتشاراً في القصيدة، فجاء في عشرة أبيات[١٠١] منها قوله:

---

(٩٩) التحويل في النحو العربي، ص٧٣، ٧٤.

(١٠٠) شرح ابن عقيل ١/١٧٤ وما بعدها.

يَاوَاهِـبَ ٱلْقَيْنَـةِ الحَسْـنَاءِ سُـنَّتُها[١٠٢] كالشَّمْسِ هِرْكولَـةٌ[١٠٣]فِـي طَرْفِهـا فَتَرُ[١٠٤][١٠٥]

فقد تقدم الخبر شبه الجملة وهو قوله: (في طرفهاَ) على المبتدأ النكرة، هو قوله (فتر).

ومنها ايضاً قوله:

نَمـــاكَ لِلمَجْـــدِ أَمْـــلاكٌ وَرِثْـــتَهُمُ شُمُّ العَرانِين[١٠٦] فـي أَخْلاقِهِم يَسَرُ[١٠٧]

ففي هذا البيت تقدم شَبه الجملة هو الخبر (في أخلاقهم) على المبتدأ لأنه نكرة وهو قوله: (يسر).

٢- خبر شبه جملة مقدم + مبتدأ مؤخر (نكرة موصوفة).

من المواضع التي سُوِّغ للنكرة أن تقع فيها مبتدأ تخصصها بالوصف، وقد أشار ابن يعيش إلى هذه المسألة؛ فقال: (وقد ابتدأوا بالنكرة في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة، وتلك المواضع النكرة الموصوفة... فأما النكرة الموصوفة، فنحو قولك: رجل من بني تميم جاءني، ومثله: قوله تعالى: (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ[١٠٨]) لمّا وصف الرجل بأنه من بني تميم، والعبد بأنه مؤمن بتخصّص[١٠٩] من رجل آخر ليس له تلك الصفة، فضرب بهذ التخصيص من المعرفة. وقد جاء من هذا النمط في القصيدة في بيتين اثنين، هما قوله:

---

(١٠١) انظر هذه المواضع في ديوانه ص٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٥، ٥٧.

(١٠٢) سنتها: أسنانها.

(١٠٣) هركولة: حسنة الجسم والخلق والمشية.

(١٠٤) فتر: ضعف وإنكسار.

(١٠٥) الديوان، ص٤٩.

(١٠٦) العرانين: جمع عرنين وهو ما صلب من عظم الأنف حيث يكون الشمم والمعنى أنهم أعزة أباة.

(١٠٧) الديوان، ص٥٠.

(١٠٨) سورة البقرة، آية ٢٢١.

(١٠٩) شرح المفصل لأبن يعيش ٨٦/١.

(ISSN: 2536 - 9555)

سَـــارُوا بِأَلْوِيـــةٍ قَـــدْ رُفِعَـــتْ وَتَحتْهُنَّ لِيُوثٌ فِي الوَغي وُقُرُ(١١٠)(١١١)

فشبه الَجملة (تَحتهنَ) خبر تقدم على المبتدأ النكرة (ليوث) الذي خصص بالصفة في قوله: (وقر).

وقوله:

فِـيهِمْ مَعاقِـلُ مِـنْ عَـزٍّ يُـلاذُ بِهـا يَوْمًا إِذَا شَمَّرَتْ حَرْبٌ لَهـا دِرَرُ(١١٢)(١١٣)

ففي هذا البيت تقدم الخبر هو شبه الجملّة (فيهم) على المبتدأ النكرة (معاقل) الموصوف بقوله: (من عز)، والغرض من تقديم الخبر على المبتدأ هو التأكيد من الشاعر أن العز والشرف موجودان فيهم خاصة، وأن معاقل العز كثيرة ولكنها في بيت المهلب أبرز وأهم من غيرهم.

٣- خبر شبه جملة مقدم + مبتدأ مؤخر (معرفة).

ذهب النحاة إلى جواز تقديم الخبر شبه الجملة على المبتدأ إذا كان معرفة، فسيبويه أفرد له باباً أسماه: هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسدّه، يقول: "وذلك قولك: فيها عبدالله. ومثله: ثَمَّ زيد، وههنا عمرو، وأين زيد؟، وكيف عبدالله؟، وما أشبه ذلك"(١١٤)، وهذا النمط جاء من القصيدة في قوله:

عُلِّقْتَ خَوْدًا(١١٥) بِأَعْلى الطَّفِّ مَنْزِلُهَا فِي غُرْفَةٍ دَونَهـا الأَبْوابُ والحَجَرُ(١١٦)

ففي هذا البيتَ خبران شبه جملة وهما: (بأعلى الطف) و(دونها) وقد تقدما على مبتدأين معرفتين هما قوله: (منزلها)، وقوله: (الأبواب). وتقديم الخبر مقصود عند الشاعر في هذا البيت؛ فمنزل المحبوبة في مكان يصعب الوصول

---

(١١٠) وقر: ثقال الحِمْل.

(١١١) الديوان، ص٥١.

(١١٢) درر: جمع دِرة، وهي: كثرة اللبن، أو السحاب الغزير المطر.

(١١٣) الديوان ص٥٨.

(١١٤) الكتاب ١٢٨/٢.

(١١٥) خودًا: حسنة الخلق شابة ناعمة.

(١١٦) الديوان ص٤٨.

إليه؛ لأنه بأعلى الطف، فضلاً عن أن غرفتها دونها أمكنة وغرف بعدها غرف، وهي ذات أبواب قوية متينة محكمة، ممّا يجعل الوصول إليها أمراً مستحيلاً. لذا كان تقديم الخبر شبه الجملة على المبتدأ أبلغ من تأخيره لأهميته في هذا المقام.

٤- فعل ناسخ + خبر شبه جملة مقدم + اسم الفعل الناسخ.

الأصل أن يلي الفعل الناسخ الناقص اسمه ثم خبره مراعاة لأصل الجملة الاسمية، غير أن ذلك لا يمنع من تقديم الخبر على اسم الفعل الناسخ لمقتضيات أسلوبية، أو نحوية، أو دلالية، وليس ذلك فحسب بل إنه قد يتقدم على الفعل نفسه[١١٧]. إن أدى ذلك إلى تقوية المعنى في السياق.

وهذا النمط من التقديم الجائز جاء في قصيدة كعب في موضعين اثنين هما قوله:

سِـرْنا إِلْـيهمِ بِمثْـلِ المـوْجِ وازَدلَفـوا وقَبْـلَ ذلـكَ كانَـتْ بَينَنَـا مِئـرُ[١١٨][١١٩]

ففي البيت جملة اسمية مسبوقة بالفعل الناسخ (كان)، وهي قوله: (كانت بيننا مئر)، وتقدير الكلام: كانت مئر بيننا، فقدم شبه الجملة على اسم كان لجذب الاهتمام إلى العداوة المتبادلة بين الطرفين.

وقوله:

نـادّى امـرؤٌ لا خـلافَ فـي عَشِـيرتِهِ عَنْـهُ ولـيسَ بـهِ فـي مِثْـلِهِ قِصَـرُ[١٢٠]

فالفعل الناسخ (ليس) في هذا البيت له خبران شبه جملة وهما: (به) و(مثله) وقد تقدما على اسمه وهو قوله: (قصر)، والتقدير: وليس قصر به في مثله.

٥- حرف ناسخ + اسمه + متعلق خبره + خبره الجملة الفعلية.

جاء هذا النمط في موضعين من قصيدة كعب، وهو تقدم متعلق خبر الحرف الناسخ عليه، ونلحظ أيضاً أن الخبر في هذا النمط من القصيدة نوعه جملة فعلية، وذلك في قوله:

---

(١١٧) انظر شرح التصريح بمضمون التوضيح ١، ٦٠٥. والخصائص ٣٨٢/٢.

(١١٨) مئر: جمع مئرة؛ ئرة: العداوة.

(١١٩) الديوان ص٥٥.

(١٢٠) السابق ص٥١.

(ISSN: 2536 - 9555)

فـاجْبُرْ أخًـا لـكَ أوْهـي الفَقْـرُ خُلَّتَـهُ لَعَلَّـهُ بَعْـدَ وَهْـي العَظْـمِ يَنْجَبِـرُ[١٢١]

فالفعل (ينجبر) من البيت السابق وقع خبراً للحرف الناسخ (لعل) وقد تقدم متعلقه عليه وهو الظرف ومجروره (بعد وهي العظم).

وقوله أيضاً

حَـيٌّ بِأَسْـيَا فِهِـم يَبْغُـونَ مَجْـدَهُمُ إنَّ المكـارِمَ فِـي المَكْـرُوهِ تُبْتَـدَرُ[١٢٢]

فقد تقدم متعلق خبر الحرف الناسخ على الخبر، وهو قوله: (في المكروه). وما نلحظه هنا أن الخبر نوعه جملة فعلية، والتقدير: إن المكارم تبتدر في المكروه.

ثانياً: التقديم والتأخير في الجملة الفعلية:

يقتضي الترتيب في الجملة الفعلية أن يأتي بهذه الصورة:

فعل + فاعل + مفعول به. ولكن جمهور النحاه أجازوا تقديم المفعول به على الفاعل، وتقديمه على الفعل والفاعل معاً، معتمدين في ذلك على السماع الوارد من النصوص القرآنية وكلام العرب شعره ونثره، ممّا يدل على أنه أحد سمات التركيب التي لجأ العرب إليها لنكات بلاغية، وغايات يقصدها المتكلم ليؤثر بها في السامع، ولكنهم مع ذلك اشترطوا لتقديم المفعول به على الفاعل أو الفعل أمن اللبس بقرينة العلامة الإعربية، فإذا لم يؤمن اللبس بخفاء العلامة الإعرابية على كل من الفاعل والمفعول لزم الإبقاء على الترتيب الأصلي للجملة الفعلية بتقديم الفاعل وتأخير المفعول به عنه[١٢٣].

والملاحظ من قصيدة كعب أنه لجأ إلى استخدام أسلوب تقديم المفعول به على الفاعل كثيراً، فأبياته تزخر بذلك، ولم يكن ذلك دون هدف، بل كان لجوءه إلى ذلك بهدف التركيز على المفعول به والعناية به. والتقديم الذي ورد في القصيدة من النوع الجائز، وقد جاء على نمطين، وهما كما يلي:

١- فعل + ضمير متصل (مفعول به) + فاعل اسم ظاهر.

---

(١٢١) السابق ص٥٩.

(١٢٢) ؟؟؟ .

(١٢٣) اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٠٩ بتصرف.

وأكثر ما جاء في القصيدة من تقديم المفعول (من هذا النوع[١٢٤]، كما في قوله:

أَبــا سَــعِيدٍ فــإني جِئْــتُ مُنَتَجْعِــا أَرْجُـو نَوالَـكَ لمّـا مَسّـنِي الضَّـرَرُ[١٢٥]

فالفعل (مسني) في البيت اتصل به ضمير يعرب مفعولاً، وتقدم على الفاعل وهو قوله: (الضرر)

وفي قوله:

حَتّــى أُتَتْــهُ أُمــورٌ عِنَــدهَا فَــرَجٌ وَقَـد تَبَـيّنَ مـا يَـأْتِي ومَـا يَـذَرُ[١٢٦]

فقوله: (أتته أمور) جملة فعلية تقدم المفعول به وهو الضمير في (أتته) على الفاعل وهو (أمور).

٢- فعل + مفعول به (اسم ظاهر) + فاعل (اسم ظاهر).

وجاء هذا النمط في ثلاثة مواضع، في قوله:

يَـاحَفْصَ إِنّــي عَـدانِي عَـنْكُمُ السَّـفَرُ وَقَـدْ أَرِقْـتُ فَـآذَى عَيْنَـي السَّـهَرُ[١٢٧]

فالجملة الفعلية في الشطر الثاني من البيت فيها مفعول به، وهو قوله: (عيني) وقد تقدم على الفاعل وهو قوله (السهر)، وكلاهما اسم ظاهر. وليس تقديم المفعول به هنا إلا مقصوداً؛ فالشاعر يريد أن يبين أن جسم الإنسان يتأثر بالسهر، ولكن أثر السهر في العين يتضح أكثر مما في سواها من أعضاء جسمه لذلك عمد إلى تقديم العين ليلفت الاهتمام إليها.

وفي قوله:

وَمَـا تَجـاوَزَ بـابَ الجِسْـرِ مِـنْ أَحَـدٍ وَعَضَّتِ الحَرْبُ أَهْلَ المِصْرِ مانَجَحَرُو[١٢٨]

---

(١٢٤) انظر واضع تقديم المفعول به في الديوان: ص٤٧-٤٩-٥٢-٥٤-٥٥-٥٨.

(١٢٥) السابق ص٤٨.

(١٢٦) السابق ص٥٥.

(١٢٧) السابق ص٤٧.

(ISSN: 2536 - 9555)

جاء بالفعل (تجاوز)، ثم جاء بعده بالمفعول به مباشرة (باب) متقدماً على الفاعل (من أحد) المرفوع محلاً المجرور لفظاً، ونلحظ هنا أن تقدم المفعول به على الفاعل جاء لأهميته، فباب الجسر موضع دارت فيه الحرب، واشتد وطيسها، فتراجع الناس من شدة الخوف الذي تسرب إلى قلوب الرجال، فأصبحوا عاجزين عن المقاومة كالنساء.

وفي قوله:

فِـي مَـوْطِنٍ يَقْطَـعُ الأَبْطَـالَ مَنْظَـرُه تُشـــاطُ[١٢٩] فِيـــهِ نُفـــوسٌ حِـــينَ

فقد تقدم المفعول به في الجملة الفعلية (الأبطال) على الفاعل (مَنظره) لشدة هول الموقف وعظم خطره حتى على الأبطال.

ثالثاً: عارض الزيادة

الزيادة لغة:

جاء في معظم تاج العروس: (الزيادة، بالكسر (والمزيد)– و(المزاد) (والزَّيدان)، بفتح فسكون، كل ذلك (بمعنى، أي: بمعنى النمو والذكاء)[١٣٢].

الزيادة إصطلاحاً:

يتحدث أبو البقاء الكفوي عن الزيادة فيقول: ((والزائد في كلامهم لابد أن يفيد فائدة معنوية أو لفظية وإلا كان عبثا ولغواً. فالمعنوية تأكيد للمعنى كما في (مِن) الاستغراقية، والباء في خبر (ما) و(ليس).

واللفظية تزيين اللفظ. وكونه بزيادة أفصح أو مهيئاً لاستقامة وزن أو لحسن سجع أو غير ذلك.

وقد تجتمع الفائدتان في حرف، وقد تنفرد إحداهما عن الأخرى، ولا يصح في الكلام الموجز معنى الزيادة التي تكون لغواً، بل المراد بها أن لا تكون موضوعة

---

(١٢٨) السابق ص٥٠.

(١٢٩) تشاط: تهلك.

(١٣٠) تبتكر: تقدم في أوائل المقاتلين.

(١٣١) الديوان. ص٥٦.

(١٣٢) تاج العروس، ج٨، ص١٥٥، مادة (زيد).

لمعنى هو جزء تركيب، وإنما تفيد وثاقة وقوة للتركيب، كما قال بعضهم في قوله تعالى: (أَفَأَمِنَ أَهْلُ القُرى[١٣٣]) أن هذه الهمزة مقحمة مزيدة لتقرير معنى الإنكار أو التقرير، أراد أنها مقحمة على المعطوف، مزيدة بعد اعتبار عطفه، لا أنها مزيدة بمنزلة حرف الصلة، غير مذكورة لإفادة معناها))[١٣٤].

فالزيادة عنده إضافة لفائدة معنوية أو لفظية، وهي تأتي لأغراض بلاغية والتأكيد أو التقرير أو لإقامة الوزن وتحسين اللفظ لكي تعطي قوة في تركيب الكلام.

ويقول د. تمام حسان في ((والقول بالزيادة ينسب إلى النحو ولا ينسب للقرآن. ذلك أن الزائد إنما هو زائد على أصل النمط أي على أصل وضع الجملة، فاللجملة أركانها وفضلاتها من المنصوبات، والمجرورات))[١٣٥]. ويضيف أيضاً: ((ومادامت زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، فإن في زيادة المبنى تأكيداً للمعنى، وهذا ما اعترف به البلاغيون، وطبقة الأدباء.. فإذا علمنا أن كل زيادة إنما جيء بها لتأكيد المعنى أصبح من المستحسن أن نشير إلى أن الزيادة إنما تكون عادة من الحروف وبعض الضمائر"[١٣٦].

واللفظ الزائد في اللغة قد يضاف إلى البنية الأصلية، ولكنه لا يزاد اعتباطاً، وإنما يؤتى به في الغالب ليؤدي غرضاً معيناً، وفي الوقت نفسه يمكن الاستغناء عنه، وليس بالضرورة أن تؤدي هذه الزيادة إلى وظيفة نحوية أو صرفية؛ كما في بعض الحروف مثل الحرف (قد) الذي يدخل على الماضي، فيفيد التحقيق، ويقرب من الفعل نحو: قد جاء زيد. وإذا دخلت على الفعل المضارع فإنها تفيد معاني عدة منها التقليل أو التوقع، وغيرها من المعاني المختلفة، وهي مع ذلك كله لا تؤدي وظيفة نحوية أو صرفية.

---

(١٣٣) سورة الأعراف، آية ٩٧.

(١٣٤) الكليات، ص٤٨٧، ٤٨٨.

(١٣٥) البيان في روائع القرآن ص١٠٥.

(١٣٦) السابق.

(ISSN: 2536 - 9555)

وقد يزاد الحرف في التركيب فلا يكسبه غير التوكيد وتقوية المعنى كما في (لا) و(ما) النافيتين.

وقد تكون الزيادة في الأفعال، كزيادة الفعل (كان) في أسلوب التعجب نحو: ما كان أحسن زيداً. وفي غيرها من المواضع التي تزاد فيها (كان) بين العناصر المتلازمة في الجملة كالفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر والمعطوف والمعطوف عليه إلى غير ذلك.

وأما الزيادة في الأسماء فإنه لم يرد من ذكر أن العرب استعملت زائداً في كلامها غير ضمير الفصل[١٣٧]، الذي ليس له محل من الإعراب، ولا يزيد ذكره على تقوية الكلام وتوكيده، نحو: ظَننت زيداً هو القائم، فالضمير (هو) في المثال السابق لا يعرب توكيداً لزيد، ولا بدلاً منه. لأن الضمير إذا كان بدلاً من منصوب كانت صغيته صغية الضمير المنصوب[١٣٨].

عارض الزيادة في قصيدة كعب بن معدان الأشقري:

تضمنت قصيدة كعب عارض الزيادة في مجموعة من الأبيات، أعرضها على النحو الآتي:

١- زيادة الحرف (قد)

(قد) من الحروف غير العاملة التي تختص بدخولها على الأفعال الماضية والمضارعة فقط، ولا يفصل بينها وبين فعلها شيء[١٣٩]. ولدخولها على الأفعال الماضية والمضارعة أغراض منها تحقق وقوع الفعل[١٤٠]، والتوقع والتقليل وغيرها[١٤١]. وتنتقل (قد) من كونها حرفاً يختص بدخوله على الأفعال إلى

---

(١٣٧) انظر الزيادة في اللغة العربية والمراد بالزائد في اصطلاح النحاة، أحمد غرس/ لله، ص٣ وما بعدها.

(١٣٨) الضرائر لابن عصفور تحقيق السيد إبراهيم محمد، ص٧٧.

(١٣٩) رصف المباني للمالقي، ص٣٩٣.

(١٤٠) السابق.

(١٤١) مغني اللبيب لأبن هشام، ص٣٤٣ وما بعدها.

الاسمية، فتأتي على وجهين؛ الأول: اسم بمعنى (حسب)[١٤٢] كقولنا: (قَدْ زَيدٍ درهمٌ) والثاني: اسم فعل بمعنى (يكفي)[١٤٣]، يقال: (قد زيدًا درهم) و(قدني درهمٌ)، كما يقال: (يكفي زيداً درهمٌ)، و(يكفيني درهم).

وفي قصيدة كعب وردت (قد) في أربعة وعشرين موضعاً، كلها جاء بعدها فعل ماضي، فمن ذلك قوله:

يَـا حَفْـصُ إِنَّـي عَـدَائِي عَـنْكُمُ السَّـفَرُ وَقَـدْ أَرِقْـتُ فَـآذى عَيْنِـيَ السَّـهَرُ[١٤٤]

فالحرف (قد) دخل على الفعل الماضي (أرق)، والغرض منه حمل الفعل على التمكين وتحقق وقوع الفعل بعده؛ فقد اجتمع على الشاعر أمران غاية في الصعوبة هما عدو السفر، والأرق الذي منعه النوم فجعله في سهر متصل مما أدى إلى إصابة عينيه بالأذى.

ومنه قِوله:

لَمّـا وَهَنَّـا وَقَـدْ حَلّـوا بِسَـاحَتِنَا واسْـتَنْفَرَ النَّـاسُ تَـاراتٍ فَمَـا نَفَـرُوا[١٤٥]

(قد) في البيت السابق دخلت على الفعل الماضي (حلوا) وهو حرف لا محل له من الإعراب، فالشاعر أراد أن يؤكد دخول الأعداء الديار مما جعل الناس يستنفرون، ويهبون لتلبية نداء الجهاد فيهم.

زيادة (لا)

من الأوجه التي ترد عليها (لا) أن تكون زائدة[١٤٦] بغرض توكيد النفي وإزالة اللبس، فقد ذكر ابن الشجري في أماليه أن: ((من مواضع زيادة (لا) مجيئها بعد النفي مؤكدة له))[١٤٧].

---

(١٤٢) السابق.

(١٤٣) السابق.

(١٤٤) انظر ديوان الشاعر، ص٤٧.

(١٤٥) السابق، ص٥١.

(١٤٦) انظر مغني اللبيب، ج١/٤٨٠.

(١٤٧) أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود الطناحي، ج٢/٢٣١.

(ISSN: 2536 - 9555)

ويعتبر من العوارض التي تعرض لبناء الجملة الموجبة، ويعضد هذا الرأي ما ذكره ابن يعيش حيث قال: ((اعلم أن النفي إنما يكون على حساب الإيجاب، لأنه إكذاب له فينبغي أن يكون لفظه لا فرق بينهما، إلا أن أحدهما نفي والآخر إيجاب))[١٤٨]. ويفهم من سياق كلام ابن يعيش أن الأصل في الكلام أن يكون مثبتاً، فإذا أريد نفيه زيد عليه أداة من أدوات النفي التي وضعتها العربية لهذا الغرض، من دون إحداث تغيير في تركيبه.

وقد أشار إلى هذا الرأي د. محمد حماسة عبداللطيف حيث بيّن: ((أن النفي من العوارض المهمة التي تعرض لبناء الجملة، فتفيد عدم ثبوت نسبة المسند للمسند إليه في الجملة الفعلية والاسمية على السواء"[١٤٩].

وأدوات النفي في العربية الفصحى هي: (ليس)، و (ما)، و (لا)، و (لم)، و (لما)، و(إنْ)، منها ما يختص بنفي الجملة الاسمية، ومنها ما يختص بنفي الجملة الفعلية، ومنها ما هو مشترك بينهما[١٥٠].

و(لا) الزائدة جاءت في أربعة مواضع من قصيدته، وكانت جميعها مسبوقة بحرف نفي، يمكن تناولها على النحو الآتي:

النمط الأول: (لا) مسبوقة بـ (ما) النافية، وهذا النمط على نوعين؛ الأول: جاءت (لا) مسبوقة بـ (ما) النافية بعدها فعل ماضي، كما في قوله:

عَبَّــوا جنــودَهُم بالسَّــفَحِ إذ نَزَلُــوا بِكَازَرُونَ[١٥١] فَما عزُّوا ولا ظَفَروُا[١٥٢]

ففي هذا البيت جاءت (لا) الزائده مسبوقَة بـ (ما) النافية التي دخلت على فعل ماضي، فالشاعر أراد التأكيد على نفي ظفر العدو بالمعركة، لأنهم تجمعوا في مكان واحد وهذا يعتبر في الحروب أمراً غير صائب ويؤدي إلى الهزيمة النكراء.

---

(١٤٨) شرح المفصل لأبن يعيش ١٠٧/٨.

(١٤٩) بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبداللطيف، ص٢٢٥.

(١٥٠) انظر كتاب الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق عبدالمعين الملوحي، ص٤٥ وما بعدها.

(١٥١) عارزون مدينة بفارس قريبة من شيراز.

(١٥٢) انظرديوان الشاعر ص٥٣.

والثاني: جاءت (لا) مسبوقة (بـ (ما) النافية الداخلة على جملة اسمية، خبرها مقدم والمبتدأ مؤخر، كما في قوله[١٥٣]:

واسْتَسْلَمَ النـاسُ إذْ حَـلَ العـدُوُّ بِهِـم فمـا لأَمْـرِهِمْ وِزْدٌ[١٥٤] ولا صَـدَرُ[١٥٥]

فـ (لا) زائدة في البيت وما بعدها اسم معطوف على المبتدأ، والغرض منه توكيد النفي.

النمط الثاني: (لا) مسبوقة بـ (لم) النافية الجازمة، كما في قوله:

لَـمْ يُغْـنِ عَـنْهُم غـداةَ التَّـلِّ كيـدُهُم عِنـدَ الطّعـانِ ولا المكـرُ الـذِي مكَـرُوا

فـ (لا) في البيت السابق زائدة، ونلاحظ أنها سبقت بنفي آخر وهو (لم) الجازمة.

النمط الثالث: (لا) الزائدة مسبوقة بحرف نفي وهو (لا) كما في قوله:

قَتْلـــىَ هُنالِـــكَ لاَ عْقَـــلٌ ولا قَـــوَدٌ منّـــاوِمِنْهم دِمـــاءَ سَـــفكُها هَـــدَرُ

والملاحظ في هذا البيت أن (لا) تكررت، فالشاعر أراد نفي الدية من القتلى وأَلحقه بنفي آخر وهو القصاص، وهو يريد بذلك أن يبين تلك الحالة النفسية الشديدة الخطر في المعركة فالقتلى في كل مكان.

زيادة (ما)

تعتبر (ما) من الألفاظ التي تشترك بين الاسمية والحرفية[١٥٦]، ولها استخدامات عدة في الوظيفة النحوية، وتتنوع دلالاتها تبعاً لتلك الوظيفة التي تؤديها، فوقوعها اسمية تأتي موصولة أو استفهامية، أو شرطية، أو موصوفة، ولكل نوع منها موقع إعرابي خاص. وأما وقوعها حرفية فتأتي نافية، أو مصدرية أو زائدة تدل على أغراض محددة بحسب ورودها في السياقات المتعددة[١٥٧].

([١٥٣]) انظر ديوانه ص٥٠.

([١٥٤]) ورد؛ إقبال.

([١٥٥]) صدر: إدبار.

([١٥٦]) رصف المباني، ص٣١٠.

([١٥٧]) المصدر السابق، ص٣١٠ وما بعدها.

(ISSN: 2536 - 9555)

وما يهمنا في هذا البحث هو مجيء (ما) زائدة، وعارضاً من عوارض التركيب.

فقد وردت (ما) زائدة في قصيدة كعب بن معدان في ستة وعشرين موضعاً، جاءت على أنماط عدة، يمكن تناولها كما يلي:

النمط الأول: إذا + (ما) زائدة + الفعل.

من مواضع زيادة (ما) مجيئها بعد (إذا) الظرفية[١٥٨]، فتعرب حرفاً زائداً لا محل له من الإعراب، والجملة بعدها في محل جر مضاف إليه، وقد ورد هذا النمط في القصيدة في سبعة أبيات، كما في قوله:

أَحَيْيــتَهُم بســجالٍ مِــن نــداكَ كَمــا تَحيـا الـبلادُ إذا مَـا مَسَّـها المَطَـرُ[١٥٩]

فـ (إذا) في اَلبيت ظَرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط، و(ما) زائدة لا محل لها من الإعراب، والفعل (مَسَّها) فعل ماضي مبني على الفتح، والجملة الفعلية في محل جر مضاف إليه، و(ما) في هذا البيت جاء لغرض تقوية الكلام وتأكيده إحياء البلاد في حال نزول مطر الخير والبركة.

وفي قوله[١٦٠]:

المُقْــدِمِينَ إذا مَــا خَــيْلُهم وَرَدَتْ والعــاطِفِينَ إذَا مَــا ضُــيِّعَ الــدَّبُر

ففي هذا البيت وردت (ما) زائدة في موضعين منه **الأول:** (إذا ما خيلهم) فـ (ما) زائدة و(خيلهم) فاعل لفعل محذوف يفسرهُ المذكور بعده وهو الفعل (وردت) والتقدير: إذا وردت خيلهم. **والثاني** قوله: (إذا ما ضيّعَ الدبر) أي: إذا ضيع الدبر.

النمط الثاني: (ما) النافية + فعل ماضي.

وقد جاء هذا النمط في ثمانية[١٦١] مواضع من القصيدة؛ حيث سبقت الفعل الماضي فأبقتها على حالها من معنى المضي، و (ما) في هذه الحالة لا تؤثر في الفعل الماضي من حيث الإعراب، ولكنها تؤكد نفي وقوع الفعل، فمن ذلك قوله.

([١٥٨]) انظر شرح ابن عقيل، ج١٦٢/٢.

([١٥٩]) انظر الديوان ص٤٩.

([١٦٠]) السابق ص٥٤.

وَمَـا تَجـاوَزَ بـابَ الجِسْـرِ مِـنْ أَحَـدٍ وَعضَّـــتِ الحَـــربُ[١٦٢] أَهْـــلَ المِصْـــرِ

ففي البيت السابق دَخلتَ (ما) النافية على الفعل الماضي (تجاوز)، ولم تؤثر عليه من الناحية الإعرابية، ولكنها حولت الفعل من الإيجاب إلى النفي، ورخو (اما) قومي هذا المعنى ومثل هذا قوله:

لَمّـــا وَهَنَّـــا وَقَـــدْ حَلَّـــوا بِسَـــاحِتنا واسْـتُنْفَرَ النَّـاسُ تـاراتٍ فَمَـا نَفَـرُوا[١٦٥]

فـ (ما) في البيت دخلت على الفعل الماضي (نفروا) فغيرّت معناه من الإثبات إلى معنى النفي، دون أن يكون لها وظيفة نحوية، وقد جاءت ردًا على طلب نفرة الناس للحرب ولكنهم لم يستجيبوا لذلك.

النمط الثالث: ما النافية + فعل مضارع.

ولم ير هذا النمط من القصيدة إلا في بيت واحد وهو قوله:

تـأْبَى عَلَيْنـا حَـزَازَاتُ[١٦٦] النُّفـوسِ فَمـا نُبْقِـي عَلَـيْهِمِ ومـا يَبْقُـونَ إِنْ قَدَرُوا[١٦٧]

نرى في هذا البيت (دخول (ما) النافية على فعلين مضارعين هما: (نبقى) و(يبقون)، وفي هذا البيت تعبير عن الحالة النفسية التي يعيشها الجنود في الحرب، إذ ماتزال في النفوس آلام على من قتلوا في المعركة، ودخول (ما) على الفعلين المضارعين يجعل دلالتهما حالية، وهو ما يناسب تلك الحالة؛ ففي الحرب تكون النفوس راغبة في الانتقام والقتل، وبعد أن تضع الحرب أوزارها تهدأ تلك النفوس.

النمط الرابع: (ما) النافية + خبر شبه جملة مقدم + مبتدأ مؤخر.

---

(١٦١) انظر المواضع في الديوان: ص٥١، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٨.

(١٦٢) عضت: اشتدت.

(١٦٣) انحجروا: دخلوا جحورهم أي: تراجعوا.

(١٦٤) الديوان ص٥٠.

(١٦٥) السابق ص٥١.

(١٦٦) حزازات: جمع حزازة وهو الخوف.

(١٦٧) الديوان ص٥٥.

(ISSN: 2536 - 9555)

لدخول (ما) النافية على الجملة الاسمية، مذهبان، الأول: أن تكون (ما) عاملة عمل (ليس) فترفع المبتدأ ويكون اسماً لها، وتنصب الخبر، كقولنا:

مازيد عالماً، وهذا مذهب أهل الحجاز. ولعمل (ما) عندهم شروط، **الأول:** ألا يدخل على الخبر (إلا). **الثاني:** ألا يتقدم الخبرعلى الاسم، **الثالث:** ألا تدخل عليها (إن) الزائدة. أما المذهب الثاني فهو مذهب بني تميم فإنهم لا يجرونها مجرى (ليس)، أي تعتبر (ليس) غير عاملة، فيكون ما بعدها مبتدأ وخبر وهو القياس[١٦٨].

وفي هذه القصيدة جاء هذا النمط في خمسة[١٦٩] أبيات، في قوله:

وَأُدْخِلَ الخَوْفُ أَجْوافَ البُيوتِ على مِثْلِ النّساءِ رِجالٌ مَا بِهِم غِيَرُ[١٧٠]

فقد دخلت (ما) النافية على الجملة الأسمية (بهم غير) فأبطل عملها لتقدم الخبر شبه الجملة (بهم) على المبتدأ (غير) فأبطل عملها لتقدم الخبر على المبتدأ و(ما) النافية حرف لا محل له من الإعراب.

وقوله:

تَلْقَى مَسَاعِيرَ[١٧١] **أَبْطَالاً كَأَنَّهُمُ جِنٌّ نُقارِعُهُم ما مِثْلُهم بَشَرُ**[١٧٢]

فقد جاءت (ما) نافية ودخلت على الجملة الاسمية (مثلهم بشر)، ولكن أبطل عملها لتقدم الخبر (مثلهم) على المبتدأ (بشر).

زيادة (من)

تأتي (مِن) حرف جر يدخل على الأسماء فيجر ما بعدها، وتأتي أيضاً زائدة؛ ولزيادتها ثلاثة شروط هي[١٧٣]:

---

(١٦٨) رصف المباني، ص٣١١.

(١٦٩) انظر المواضع في الديوان، ص٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٨.

(١٧٠) الديوان، ص٥٠.

(١٧١) مساعيرَ: موقدو حروب.

(١٧٢) الديوان، ص٥٢.

(١٧٣) انظر معاني النحو، د. فاضل السامراني ٣/٧١.

١- أن يقدم عليها نفي أو شبهه، وشبه النفي هو النهي والاستفهام، كقوله تعالى: (وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلأَرْضِ وَلاَ فِي السَّماءِ)[١٧٤]، وقوله: (هَلْ يَرَاكُمْ مِنْ أَحَدٍ)[١٧٥].

٢- أن يكن مجرورها نكرة.

٣- أن يكون مجرورها فاعلاً، أو نائب فاعل، أو مفعولاً به، أو مبتدأ.

وفي قصيدة كعب وردت (من) زائدة في بيتين، هما:

في قوله:

فَمـا مِـنَ النَّـاسِ مِـنْ حَـيٍّ عَلِمْـتُهم إلاّ يُرى فِيهم مِنْ سَيْبِكمُ[١٧٦] أَثَرُ[١٧٧]

فقوله: (ما) نافية لا محل لها من الإعراب، و(من الناس) شبه جملة في محل رفع خبر مقدم، وقوله: (من حيٍّ) من حرف جر زائد و(حي) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الزائد، ودخول (من) منافي هذا البيت غرضه التوكيد والدلالة على نفي استغراق الجنس، ففضل أبي سعيد وإحسانه لا ينكرهما أحد من الناس.

ومن زيادة حرف الجر (من) قوله:

وَمَـا تَجـاوَز بـابَ الجِسْـرِ مِـنْ أحـدٍ وعَضَّت الحرْبُ أهلَ المِصر فـانَجحَرُوا

الجر (من) في البيت زائدة دخلت على اسم نكرة وهو قوله: (أحد) وهو فاعل مرفوع محلاً ومجرور لفظاً. وزيادة (من) هنا أفادت نفي الدخول لجنس الرجال مطلقاً وأزالت الشك في ذلك.

رابعاً: عارض الفصل

الفصل لغة:

جاء في معجم تاج العروس: (الفصل): الحاجز بين الشيئين و(الفصل ككل ملتقى عظيمين من الجسد كالمفصل. و(الفصل): الحق من القول. (والفصل):

---

(١٧٤) سورة يونس، آية: ٦١.

(١٧٥) سورة التوبة، آية: ١٢٧.

(١٧٦) سيب: عطاء.

(١٧٧) الديوان، ص٤٩.

(ISSN: 2536 - 9555)

الحاجز بين الشيئين إشعاراً بانتهاء ما قبله. و(الفصل): القطع وإبانة أحد الشيئين عن الآخر)[١٧٨].

الفصل اصطلاحاً:

استخدم النحاة المتقدمون مصطلح الفصل كثيراً في كتبهم، في الأبواب النحوية المختلفة، كباب الفاعل، وباب المبتدأ والخبر، وباب النعت، وغيرها من الأبواب النحوية، ولكنهم لم يحدّدوا مفهومه[١٧٩] أو يوضحوا أبعاده سوى بعض الإشارات منهم في جواز مجيئه في الكلام بشرط عدم إفساده للمعنى؛ ففي كتاب سيبويه نجد ذكرا لهذا المصطلح عند حديثه عن الفصل بين العامل والمعمول؛ فيقول: ((إنّ كَّل مكان حسُن لك أن تفصل نية بين العامل والمعمول فيه بما يحسن عليه السكوت حسن لك أن تفصل فيه بينهما بما يقبح عليه السكوت))[١٨٠]. والملاحظ من كلام سيبويه السابق جواز الفصل بين عنصرين في الكلام، كالفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر، شريطة عدم إفساده للمعنى، وإلا أصبح الفصل حينئذ قبيحاً.

ويعد أبو علي الفارس (ت:٣٧٧) أول من أفرد باباً للفصل في كتابه: (شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أسماه: (باب ماجاء في الشعر من الفصل بين المبتدأ وخبره وبين غيرهما با (أجنبي). وقد عالج فيه الفصل في بعض الأبواب النحوية، كالفصل بين المبتدأ وخبره، وبين الفعل والفاعل. وذلك لما رأى أن لغة الشعر تختلف عن النثر، فالشاعر يلتزم في الشعر ضوابط محددة، تخرج به عن النظام المألوف أو المتعارف عليه، فيلجأ إلى الضرورات الشعرية[١٨١].

ويرى د. أبو المكارم أن: ((الفصل يستخدم في حالة وجود فاصل من نوع خاص بين جزئي الجملة، أو أجزائها المتلازمة المتوالية وهذا الفاصل الخاص

---

(١٧٨) معجم تاج العروس، للزبيدي، تحقيق: مصطفى حجازي، ج١٦٢/٣، ١٦٣.

(١٧٩) أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، ص٣٣٨.

(١٨٠) الكتاب، ٢٨١/٢.

(١٨١) الفصل بين المتلازمين في باب التوابع بين النحويين والمفسرين، د. رافع خلف جاسم الجنابي.

يشترط فيه أن لا يكون ذا اتّصال بأحد جزئي الجملة عملاً، وإن كان على اتصال به أو بالجملة بأسرها معنى"[١٨٢]. فالفصل كما يتضح من كلامه عارض من عوارض التركيب"، وهذا العارض يأتي لغرض معين يفيد السياق العام، ويجب أن تتوافر فيه شروط معينة، حتى لا يكون أجنبيًا عن الكلام فيفقد رابطة التلازم فيه.

وللفصل أحكام وقواعد في كتب النحاة، نجدها في الأبواب النحوية المختلفة، وهي تبين ما يجوز الفصل به وما لا يجوز من ذلك.

عارض الفصل في قصيدة كعب بن معدان:

إذا تتبعت مواضع عارض الفصل في قصيدة كعب فإنك تجدها منثورة في أبيات عدة منها؛ وذلك في العناصر الإسنادية؛ كالفصل بالجار والمجرور بين الفعل ومرفوعه؛ كما في البيت التالي:

حَتــى تَنَحُّــوا لَنــا عَــنْهُم تَشُــوقُهُم مِنّــا لِيُــوثٌ إِذَا مــا أَقْـدَمُوا جَسَـرُوا

حيث فصل بين الفعل: (تسوقهم) وفاعله (ليوث) بالجار والمجرور وهو قوله: (مِنّا)، وترتب على الفصل في هذا البيت بالجار والمجرور (منا) بين الفعل وفاعله تغيير في الإعراب حيث كان الجار والمجرور في الأصل صفة للموصوف النكرة (ليوث) فلما تقدما عليه صارا حالاً ويرى النحاة أن تقديم الصفة على الموصوف قبيح لأن الصفة تأتي تتمة للموصوف وزيادة في بيانه، والزيادة تكون دون المزيد عليه، وأما أن تفوقه فلا، فإذن وجه الكلام أن تبدأ بالأعرف، فإن كفى، وإلا اتبعته ما يزيده بياناً[١٨٣]. وعلى هذا الأساس نقل النحاة الصفة المتقدمة على الموصوف إلى الحالية، معلّلين ذلك بأن الحال يجوز لها أن تتقدم على صاحبها، وإنما جاز ذلك لأن تقدم الحال على صاحبها يؤمن التباسها بالصفة. فلو تأخرت لاشتبهت في حال اتصاف صاحبها بالوصف[١٨٤].

وقد يكون الفصل بين الفعل وفاعله بالظرف كما في البيت التالي:

---

(١٨٢) أصول التفكير النحوي، د. أبو المكارم ص٣٣٩.

(١٨٣) المفصل لأبن يعيش، ٥٨/٣.

(١٨٤) السابق.

(ISSN: 2536 - 9555)

لَـمْ يُغْـنِ عَـنْهُمْ غَـدَاةَ التَّـلِّ كَيْـدُهُمُ عِنْـــدَ الصِّـــعَابِ وَلاَ الَمكُّـــرُ الّـــذِي

فقد فصل بين الفعل (لم يغن) وفاعله (كيدهم) بالظرف وهو قوله: (غداة التل) وقد حقق الفصل في البيت السابق ما كان الشاعر يريده وهو لفت الانتباه إلى ما حصل في المعركة خاصة ما جرى في ذلك اليوم.

وما سبق ذكره من عارض الفصل كان في العناصر الإسنادية، وأما في العناصر غير الأسنادية، فقد جاء بين الموصوف وصفته؛ كما في قوله:

وَمـــاتَزَالُ بـــدورٌ[١٨٦] مِنْـــكَ رَائِحَـــةٌ وَآخَـرُونَ لَهـمْ مِـنْ سَـيْبِكَ الغُـرَرُ[١٨٧]

فالفصل في البيت السابق وقع بين الموصوف: (بدور) وصفته: (رائحة) بمتعلق الصفة، وهو قوله: (نك)، والتقدير: وما تزال بدور رائحة منك.

وقد أبرز الفصل في البيت العناية بالممدوح وأثار الانتباه إليه، فكرمه لا يوصف مقارنة بالآخرين.

والفصل بين الموصوف وصفته جائز عند النحاة بشرط أن يكون الفصل بمحمول أحدهما، كما هو في البيت السابق، فالجار والمجرور (منك) معمول للصفة في: (رائحة). وقد ورد من ذلك قوله تعالى: (ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنا يَسِيرٌ)[١٨٨]، والتقدير: ذلك حشر يسير علينا؛ ففصل بين: (حشر)، وصفته: (يسير) بالجار والمجرور: (علينا) لأنه معمول الصفة[١٨٩].

خامساً: عارض المطابقة

المطابقة لغة:

قال ابن منظور: (تطابق الشيئان: تساويا، والمطابقة: الموافقة، والتطابق: الاتفاق، وطابقت بين الشيئين: إذا جعلتهما على حذو واحد وألزقتهما)[١٩٠].

---

(١٨٥) انظر الديوان، ٥٣.

(١٨٦) بدور: جمع بِذرَةٌ وهي كيس فيه ألف أو عشرة آلاف.

(١٨٧) انظر الديوان، ٤٩.

(١٨٨) سورة ق، آية ٤٤.

(١٨٩) انظر ضرائر الشعر للإشبيلي، ١٦٠، ١٦١.

(١٩٠) لسان العرب، ١٢٠/٨.

المطابقة إصطلاحاً:

تعتبر المطابقة أمراً مهماً بين أجزاء التركيب في السياق، حيث إنها قرينة لفظية لبيان العلاقة الناشئة بين أجزاء الكلم في السياق[١٩١].

وقد تطرق النحاة الأقدمون في كتبهم لهذه الظاهرة دون أن يحددوا مفهومها، ويعد سيبويه أول من تحدث عنها في مواضع متفرقة من كتابه بيّن من خلالها المجالات التي تحدث فيها المطابقة بين أجزاء التركيب، في العلامة الإعرابية[١٩٢]، والعدد[١٩٣] والضمائر الغيبة[١٩٤] الكلم– الخطاب– والجنس[١٩٥]. (التذكير والتأنيث)[١٩٦] والتعيين[١٩٧] (التعريف والتنكير).

وأوضح ابن السراج في (الأصول) أن التوابع: (خمسة) التوكيد والنعت وعطف البيان والبدل والعطف بالحروف، وهذه الخمسة: أربعة تتبع بغير متوسط، والخامس وهو العطف لا يتبع إلا بتوسط حرف، فجميع هذه تُجرى على الثاني ما جرى الأول من الرفع والنصب والخفض))[١٩٨]. فكلامه السابق يدل على أنه لابد من المطابقة في الإعراب بين التابع والمتبوع.

واستعمل بعض النحاة مصطلح (المطابقة) صراحة كالإستراباذي في شرحه لكافيه ابن الحاجب عند حديثه عن ضمير الشأن والقصة، حيث يقول: ((ويختار تأنيث الضمير لرجوعه إلى المؤنث؛ أي القصة إذا كان في الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة، لأن مفسره ذلك المؤنث، كقوله تعالى: (فَإِنَّها لاَ تَعْمى الأَبْصارُ)[١٩٩]...[٢٠٠].

---

(١٩١) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، د. نوزاد حسن أحمد، ص٢٥١.

(١٩٢) الكتاب ١٥٨/١.

(١٩٣) السابق ١٩/١.

(١٩٤) السابق ٣٥٠/٢، ٣٥٢.

(١٩٥) السابق ٥٣/١.

(١٩٦) السابق.

(١٩٧) ٢٠/٢٣.

(١٩٨) الأصول، ١٩/٢.

(١٩٩) سورة الحج، آية ٤٦.

(ISSN: 2536 - 9555)

أما عن تعريف المطابقة اصطلاحاً فيقول د. طه الجندي: ((هي اتفاق أجزاء التركيب على طريقة مخصوصة تجعل بينهما اتصالاً وتماسكاً، بحيث يحس كل من المتكلم والسامع أن التركيب يجري في صورة لغوية صحيحة، وليس بين وحداته اللغوية تنافر"[٢٠١]. ونفهم من هذا التعريف أن المطابقة مسألة جوهرية وضرورية بين أجزاء التركيب، ويرتفع الغموض بها، وتؤدى إلى أمن اللبس والوضوح، فلا يكون تنافر بين أجزائها.

وتتضح المسألة أكثر حينما نجد د. نجلاء حمد نور عبدالغفور تعرض بعض صور المطابقة في تعريفها؛ فتقول: ((هي التوافق بين جزأين من أجزاء الجملة في حكم لوجود علاقة بينهما، فالحكم كالتأنيث والتذكير، والإفراد والتثنية والجمع، والرفع والنصب والجر والجزم، والعلاقة كالتبعية والإسناد[٢٠٢])). والمطابقة تكون في العلامة الإعرابية والشخص (ضمائر المتكلم والخطاب والغيبة) والعدد، والنوع (التذكير والتأنيث) والتعيين (التعريف والتفكير)[٢٠٣].

عارض المطابقة في قصيدة كعب بن معدان الأشقري

باستقرائي الأبيات في قصيدة كعب وجدته يهمل المطابقة في أربعة منها في النوع والعدد، وهي كما يلي:

١- أهمل المطابقة بين الفعل والفاعل في النوع؛ لأن الفاعل جمع تكسير، أو اسم جمع، كما في قوله:

نَمـــاكَ لِلمَجْـــدِ أَمـــلاكٌ وَرِثَـــتَهُم شُمُّ العرانِين[٢٠٤] في أَخْقِهِم يَسَرُ[٢٠٥]

([٢٠٠]) شرح كافيه ابن الحاجب ٣/٧٠.

([٢٠١]) مقدمة كتاب: ظاهرة المطابقة النحوية في ضوء الاستعمال .القرآني. د. طه الجندي، ١٩٨٨.

([٢٠٢]) العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة، رسالة ماجستير؛ للدكتورة نجلاء محمد محمد نور، ص١٢.

([٢٠٣]) اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢١١، ٢١٢.

([٢٠٤]) العرانين: جمع عرنين، ومعناها الأنوف.

([٢٠٥]) الديوان: ص٥٠.

ففي هذا البيت لم يطابق الشاعر بين الفعل (نماك) وفاعله (أملاك)، فنزع تاء التأنيث من الفعل (نماك)، والأصل أن يقال: فمتك أملاك، وهذا جائز لأن الفاعل جمع تكسير..

وفي قوله:

لمّـــا وَهَنّـــا وَقَـــدْ حَلُّـــوا بِسَـــاحَتِنا واسْتُنْفِرَ النَّاسُ تاداتِ فَمَا نَفَرُوا[٢٠٦]

الشاعر في هذا البيت لم يطابق بين الفعل (استنفر) ونائب الفاعل (الناس) فالفعل جاء مجرداً من تاء التأنيث، والأصل أن يقال: استنفرت الناس.

وقد أجاز النحاة ذلك لأن الفاعل اسم جمع[٢٠٧].

٢- أهمل المطابقة في النوع بين الوصف العامل عمل الفعل (اسم المفعول) ونائب الفاعل لأنه مؤنث مجازي، كما في قوله:

مُجَـرَّبُ الْحَـرْبِ مَيْمُـونٌ نَقِيبَتُـهُ[٢٠٨] **لاَ يُسْـتَخَفُّ وَ لاَمِـنْ رَأْيِـهِ البَطَـرُ**

فقد روعي في قوله: (ميمون) التذكير ليكون مطابقاً للمبتدأ المذكر من جهة كونه خبرًا له، وخولفت المطابقة مع معموله لهذا السبب، ولو طابق معموله: (نقيبته) في التأنيث لكان خبراً مقدماً ولكان نقيبته مبتدأ مؤخراً. وقوله (نقيبته) في البيت نائب فاعل للخبر الثاني (ميمون) العامل عمل الفعل[٢٠٩]، وهو اسم مشتق من الفعل (يمن)، ولم تحِدث المطابقة بين نائب الفاعل وعامله في النوع لأنه مؤنث مجازي، وهذا جائز عند النحاة[٢١٠].

---

(٢٠٦) السابق: ص٥١.

(٢٠٧) انظر شرح ابن عقيل، ٦٦/٢ وما بعدها.

(٢٠٨) نقيبته: طبيعته وسجيته. أي هو خبير بأمور الحرب، ولا يتسرع في إتخاذ القرارات، ولا يفتر في المهمات.

(٢٠٩) يعمل اسم المفعول عمل الفعل بشروط منها أن يكون خبراً لمبتدأ، أو أن يقع نعتاً أو حالاً. انظر شرح ابن عقيل ٧٨/٣ وما بعدها.

(٢١٠) شرح ابن عقيل ٦٦/٢ وما بعدها.

(ISSN: 2536 - 9555)

الخاتمـة

توصلت من خلال هذا البحث إلى جملة من النتائج، أهمها:

١- مصطلح العوارض له ما يرادفه من مصطلحات كالعدول والنقل والترخص.

٢- أصل وضع الجملة تقوم على فكرة الإسناد الذي يتكون من عنصرين أساسيين هما المسند والمسند إليه في الجملة الفعلية والإسمية. وما عدا ذلك فهو يعد من العناصر غير الإسنادية.

٣- ظاهرة عوارض التركيب موجودة في كلام العرب شعره ونثره، وتجده في القرآن الكريم أيضاً، وهي تأتي من باب التنويع الأسلوبي، لأغراض متعددة قد تكون بلاغية وعارض التقديم والتأخير الذي يأتي لتأكيد المعنى وتقويته أو لإبرازه والاهتمام به، يضيف من خلالها قيماً جمالية.

٤- عوارض التركيب متعددة كعارض الزيادة والفصل، والتقديم والتأخير، والحذف والمطابقة وغيرها، ومجيئها لا يعني مخالفة القواعد النحوية أو كلام العرب.

٥- كعب بن معدان شاعر يعد من الشجعان كما ذكر صاحب الأغاني، وهو من عصر الاحتجاج، وقد تمثلت عوارض التركيب في شعره كثيراً.

مصادر البحث

- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق عبدالمعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩١هـ.
- الأصول، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م.
- أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- الأغاني، أبو الفرج الإصفهاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة د. محمود علي الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبداللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- البيان في روائع القرآن، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الفكر، بيروت، ط٤. .ت.
- تاج العروس للزبيدي، تحقيق عبدالستار فراج وآخرون، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤٢١-٢٠٠٠م.
- تاريخ الأدب العربي.. العصر الإسلامي، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦، ط٧.
- تاريخ المهلب القائد آل المهلب، سيف بن حمود البطاشي، د.ت.
- التحوّل في التركيب د. عبدالجاسم عبدالعباس، أبوظبي، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري، تحقيق د. عبدالفتاح بحيري إبراهيم، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- جمهرة أنساب العرب، علي بن حزم الأندلسي، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ط٥.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- دلائل الإعجاز للجرجاني، تعليق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٤م.
- رصف المباني المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط،مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، أبوعبدي البكري، تحقيق عبدالعزيز الميمني، دار الحديث، بيروت ١٩٨٤م.
- شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق د. عبدالرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، هجر – الجيزة – دارالكندي للنشر والتوزيع.
- شرح كافيه ابن الحاجب، للشيخ عبدالعزيز جمعة الموصلي، دراسة وتحقيق د. علي الشوملي.
- شرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المتنبي؛ القاهرة.

(ISSN: 2536 - 9555)

- شرح المقدمة الجزولية، للشلوبين، درسه وحققه د. تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- شعر كعب بن معدان الأشقري، جمعه وحققه أحمد محمد عبيد، أبو ظبي، دار الكتب الوطنية، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م. ط١.
- ضرائر الشعراء بن عصفور، وضع حواشيه خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠م، ط١.
- فقه اللغة، د. إبراهيم السامرائي. دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م، ط٤.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٥م.
- الكليات لأبي البقاء الكفوي، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨م.
- لسان العرب لابن منظور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٧هـ-١٩٩٨.
- المفصل، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.ط.
- معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب ١٣٧٤هـ.
- معاني النحو، د. فاضل السامرائي، دار الفكر، ١٤٢٣-٢٠٠٢م. ط٢.
- مغني اللبيب، لابن هشام، قدم حواشيه حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨، ط١.
- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٨هـ.
- من نحو المباني إلى نحوالمعاني، د. محمد طاهر الحمصي، دار سعدالدين ٢٠٠٣م.
- المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، د. نورزاد حسن أحمد، دار دجلة،عمّان، ٢٠٠٧م، ط١.